امتدحوا الإجراء وأكدوا انه مستحق

نواب: إجراء تحقيق في قضية «طامي» خطوة مقدرة من وزير الداخلية

خالد العنزي : تتعلق بكرامات الناس وحقوقهم مرتبطة بكل كويتي والكويت بشكل عام

الجمهور : أطالب الوزير بإيقاف العناصر المتهمة بالتعذيب لحين رفع التقرير لأخذ الإجراء المناسب

خالد العنزي

فايز الجمهور

أثار أمر وزير الداخلية الشيخ أحمد النواف بإجراء تحقيق داخلي في قضية تعرض المواطن عبدالله فهد طامي للتعذيب خلال احتجازه بإدارة المباحث التابعة لوزارة الداخلية ردود فعل استحسانية وتقديرية من نواب مجلس الأمة .

في هذا السياق طالب النائب د. خالد العنزي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد النواف باتخاذ إجراء فوري بحق الضباط المسؤولين عن تعذيب المواطن عبدالله فهد طامي الفضلي بوقفهم عن العمل وإحالتهم إلى التحقيق أو الاستعداد للمساءلة السياسية.

وقال العنزي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن قضية المواطن عبدالله الفضلي تتعلق بكرامات الناس وحقوقهم مرتبطة بكل كويتي والكويت بشكل عام وهي ليست محلا للمزايدات السياسية من أي طرف، مؤكدا ضرورة التعامل مع مثل هذه الأحداث وفق الأطر التي تحفظ كرامة الشعب الكويتي.

وبين أنه تواصل مع ذوي المواطن عبدالله الفضلي منذ بداية التحقيق إلى أن تم إخلاء سبيله بضمان من قبل النيابة العامة، وقد أغمي عليه فور خروجه من مبنى النيابة العامة وأدخل العناية المركزة، مضيفا « لقد أصابني الذهول عندما سمعت بنفسي من المواطن الفضلي كيفية تعذيبه بطريقة وحشية».

وعرض العنزي بعض الصور التي تظهر آثار التعذيب التي تعرض لها المواطن الفضلي، قائلا «هذه الصور ليست لأسير كويتي بيد القوات الصدامية بل هي لمواطن تعرض للتعذيب على أيدي ضباط كويتيين في الإدارة العامة للمباحث الجنائية».

ووصف الواقعة بأنها «مرعبة ومخيفة وتسترجعنا لما تعرض له المواطن الميموني وهذه المسألة لا يمكن القبول بها»، مضيفا إنه «يمكن أن تنسحب هذه الواقعة على أي مواطن في حال السكوت عن هؤلاء».

وأعلن عن أنه تواصل بشكل مباشر مع وزير الداخلية وأرسل له الصور والتقرير الطبي الذي يظهر أن المواطن مشلول ويشير إلى وجود سحجات على معصمي اليدين وكدمات متفرقة وضعف بالجانب الأيمن وفقدان مفاجئ في الوعي وجلطة في الجانب الأيسر من المخ ترتب عليها شلل الجانب الأيمن.

وأوضح أن الوزير تواصل معه بعد أن شاهد الصور وأنه أبلغ الوزير بأن المطلوب منه فورا وقف كل الضباط والمسؤولين في الإدارة العامة للمباحث الجنائية وتشكيل لجنة تحقيق لأن وجودهم يشكل خطرا على كل مواطن.

ونوه بأن الوزير أبلغه بأن هناك شكوى مقدمة من المواطن للنيابة العامة بخصوص واقعة التعذيب وأن الوزير ينتظر تحديد أسماء الضباط المتهمين بالتعذيب لكي يتخذ هذا الإجراء.

وبين أنه « تم تحديد أسماء المتهمين ولكنه تفاجأ ببيان لوزارة الداخلية ركيك ومهلهل ويعتبر تسترا على هؤلاء المجرمين وقبولا بما تعرض له المواطن من تعذيب»، مستنكرا وصف البيان التعذيب الذي تعرض له المواطن ب»التجاوزات».

وقال إن هناك العديد من الوقائع تشير إلى ازدواجية في المعايير من بينها قضية مغرد رفع شكوى ضده من قبل مواطن لأن أسرته تعرضت للطعن في أعراضها وصدر أمر من النيابة بإلقاء القبض عليه وتم ذلك وأودع في السجن المركزي من دون أن يتعرض للتعذيب، وقام وزير الداخلية بوقف مدير إدارة الجرائم الإلكترونية وإحالة مدير إدارة المباحث الجنائية إلى التقاعد.

وبين أنه «في قضية أحد المشاهير الذي تم القبض عليه بقضية شحنة خمور كان الضباط يطلبون له العشاء من المطاعم ويلتقطون الصور معه».

وأكد العنزي أن « قضية المواطن عبدالله طامي لن تمر مرور الكرام، متوعدا الوزير حال لم يتخذ إجراء فوريا بوقفهم عن العمل وإحالتهم للتحقيق بالمساءلة السياسية، موضحا أن «المساءلة السياسية قائمة حتى اتخاذ إجراء بوقفهم فورا عن العمل».

من ناحيته قال النائب فايز الجمهور : خطوة مقدرة من الأخ وزير الداخلية في الاستعجال بإجراء تحقيق عاجل للوقوف على حقيقة التعذيب للمواطن عبدالله طامي ومن قام بهذا الفعل وقد تقدمت بسؤال عن الواقعه بالأمس وملابساتها ، كما أطالب الاخ الوزير بإيقاف العناصر المتهمة بالتعذيب لحين رفع التقرير لأخذ الإجراء المناسب.

من جهته قال النائب السابق جمعان الحربش : هذا ما طالبنا فيه رفعا للظلم ومحاسبة للمتجاوز ، وتحملنا في سبيل ذلك كثير من الطعن والتجريح الظالم

« ..»ننتظر نتائج التحقيق والقرارات وسيجد الوزير بعدها وبعدها فقط كل دعم في مسيرته الإصلاحية.

وكان وزير الداخلية الشيخ أحمد النواف قد أمر بإجراء تحقيق داخلي في قضية تعرض المواطن عبدالله فهد طامي للتعذيب خلال احتجازه بإدارة المباحث التابعة لوزارة الداخلية على خلفية ضبطه بعد انتشار فيديو باستعمال سلاح وإطلاق نار أثناء حفل زفاف.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت أن القضية في عهدة النيابة العامة وسوف تتخذ الوزارة إجراءاتها بعد الانتهاء من إجراءات النيابة العامة حيث جهة الاختصاص في القضية المسجلة.

وأكدت الوزارة أنها لا تقبل بأي تجاوزات أو تعذيب بحق أي فرد من أفراد المجتمع، وفي حال ثبوت أي تجاوزات مع أي شخص سوف يتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية حيال المخطئ، مشيرة إلى أنه لا تهاون مع المخطئ أيا كان منصبه فلا أحد فوق القانون.

عدد من أعضاء المجلس أكدوا أن دعم الأسر ماليا ضروري في الوقت الحالي

الغلاء يحلق عاليا ..ومطالبات نيابية بوضع إستراتيجيات لإيقافه

خالد العتيبي

خليل الصالح

خليل الصالح: الأزمة تهدد الأوضاع الميعشية للمواطنين في ظل عجز حكومي عن التخفيف عن كاهلهم

خالد العتيبي يسأل عن سبب التوجه لزيادة سعر وثيقة «تأمين ضد الغير» لـ 700 في المئة

في الوقت الذي تضرب فيه موجات الغلاء معظم دول العالم بسبب الحرب التي تستعر الآن بين روسيا وأوكرانيا ، طالب نواب الحكومة بتخفيف شدة هذه الموجات المرتفعة لأسعار بعض السلع والخدمات ، مؤكدين ضرورة وضع خطة إستراتيجية على المستويين الطويل والقصير لتجنب تلك الارتفاعات.

في هذا السياق قال النائب خليل الصالح إن «الكويت تشهد موجة غلاء غير مسبوقة في السنوات الأخيرة تسارعت خطاها منذ بداية جائحة كورونا واستمرت في التنامي»، مطالبا الحكومة ب»إجراءات تشمل الدفع باتجاه كل ما من شأنه المساهمة في خفض تكاليف إنتاج السلع وتقديم الخدمات والتخزين وتعزيز الأمن الغذائي من خلال خطة استراتيجية متكاملة على المديين القصير والمتوسط، ودعم الأسر ماليا من خلال زيادة بدل غلاء المعيشة وغيرها من الإجراءات».

وأضاف: «إن موجة الغلاء تتزامن مع مخاوف جدية على الأمن الغذائي الكويتي خصوصا في أعقاب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية ومنع عدد من الدول تصدير سلع غذائية أساسية مثل القمح، ما ينذر بمزيد من التضخم وارتفاع الأسعار».

وأوضح أن هذه الأزمة تهدد الأوضاع الميعشية للمواطنين، في ظل عجز حكومي عن التخفيف عن كاهل المواطن رغم طفرة أسعار النفط، مشددا على أن استمرار الارتفاع في المستويات العامة للأسعار المحلية يمثل تحديا وطنيا يحتم على الحكومة التحرك جديا لمواجهته.

من جهته وجه النائب خالد العتيبي سؤالا إلى وزير التجارة استفسر فيه عن سبب التوجه لزيادة سعر وثيقة تأمين ضد الغير لـ700 في المئة.

وقال: «طالعتنا الأخبار أخيرا عن زيادة وثائق التأمين ضد الغير لتتراوح بين 45 ومائة دينار، مما يعني أن زيادة الوثيقة سترتفع من 200 في المئة إلى 700 في المئة أو أكثر من ذلك. والمؤسف أن هذه التسريبات أو ما يطلق عليها مرحلة جس النبض عن زيادة الأسعار لهذه النسبة جاءت بعد إغلاق الوزارة السنوات الماضية لعدد من شركات التأمين التي كانت تتنافس فيما بينها لصالح المواطن والمستهلك، ولم يتبق إلا مجموعة من الشركات تتحكم فيما بينها في السوق وأسعاره بالاتفاق فيما بينها، بما يشبه الاحتكار، الأمر الذي جعل شركات التأمين هي الخصم والحكم وتقوم بنفسها بتحديد سعر الوثيقة بمبالغ خيالية دون الالتفات لما يعاني منه المواطن من أعباء مادية وحياتية».

وسأل عن عدد الشركات العاملة في مجال تأمين السيارات حتى ورود هذا السؤال، وأعداد شركات تأمين السيارات التي أغلقتها الوزارة في آخر ثلاث سنوات، وأسباب إغلاق كل شركة على حدة، مستفسرا عن «الأسباب التي دعت الوزارة منذ مدة إلى تحديد سعر الوثيقة بـ19 دينارا ومعاقبة من يقوم بتخفيض سعر الوثيقة عن هذا المبلغ من الشركات على الرغم من أن انخفاض الأسعار من قبل بعض الشركات لصالح المواطن والمستهلك»؟

وأضاف «خرجت تصريحات من قبل مسؤولين لشركات تأمين في الفترات الأخيرة قبل الإعلان عن الشرائح الجديدة عن ما أسموه»عدم عدالة سعر وثيقة التأمين ضد الغير»، فهل قامت الوزارة بإجراءات إدارية ضد هذه التصريحات؟»، طالبا تزويده بكشف يوضح المخالفات والعقوبات التي وقعت على شركات التأمين في آخر ثلاث سنوات.

وسأل العتيبي «يؤكد ملامح النظام الجديد للتأمين ضد الغير على ارتباط سعر الوثيقة بنوع المركبة وعمر السائق والسجل المروري، يرجى تزويدي بملامح هذا النظام والشرائح وكيف وعلى أي أساس تم اعتماده، وهل تم عرض ملامح هذا النظام على جمعيات حماية المستهلك والجمعيات الأخرى المشابهة قبل تحديده»؟.

جوهر يسأل المضف عن لجنة التعيينات في «الدراسات الاجتماعية» بـ «التربية الأساسية» في «التطبيقي»

حسن جوهر

وجه النائب د. حسن جوهر سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. علي المضف، بشأن لجنة التعيينات في قسم الدراسات الاجتماعية بكلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي عدم التزام لجنة التعيينات في قسم الدراسات الاجتماعية بكلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بلوائح الهيئة المنظمة لطبيعة عمل لجان الأقسام العلمية والإجراءات القانونية الخاصة في هذا الشأن فيما يخص النظر ومراجعة وتقييم طلبات الأقدم لشغل وظيفة عضو هيئة تدريس في الهيئة وفق إعلانها الأخير في هذا الشأن.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من آخر إعلان للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لشغل وظيفة عضو هيئة تدريس وعضو هيئة تدريب في جميع الكليات ومعاهد التدريب وشروط التقدم لها والمواعيد الزمنية لتسليم الطلبات، مع بيان طريقة التقدم بالمستندات الخاصة لأصحاب الطلبات، فهل كانت عبر الموقع الالكتروني أو التسليم الورقي للوثائق المطلوبة لإدارة الهيئة أو الكليات أو المعاهد؟

2 – عدد الطلبات المقدمة لوظيفة عضو هيئة تدريس في الأقسام العلمية التابعة لكلية التربية الأساسية ولكل قسم علمي على حدة، وعدد الملفات الواردة لكل قسم علمي مع تواريخ وصولها، مع بيان طريقة ورودها، فهل كانت عبر الموقع الالكتروني أو التسليم الورقي للوثائق المطلوبة؟

3 – صورة ضوئية من استمارة تقييم الطلبات للأقسام العلمية التابعة لكلية التربية الأساسية، لكل قسم علمي على حدة، وفق احتساب النقاط الخاصة بالمعايير الأكاديمية والنشر العلمي والخبرات العملية وغيرها كشرط لإجراء المقابلات الشخصية، وبيان الجهة التي تحدد هذا التقييم ورصد النقاط الخاصة بذلك، فهل هي إدارة الهيئة أم الكلية المعنية أم مجلس القسم العلمي أم لجنة التعيينات في القسم العلمي؟ مع بيان أسباب ذلك.

4 – ما الإجراءات التي اتبعها كل قسم علمي بكلية التربية الأساسية في فرز وتقييم ملفات المتقدمين لوظيفة عضو هيئة تدريس؟ مع بيان ما يلي:

أ- صورة ضوئية من كل دعوة لاجتماعات لجنة التعيينات منذ البدء في النظر بطلبات المتقدمين.

ب- آلية فرز وتقييم الطلبات المقدمة للقسم العلمي.

ت- النتائج التفصيلية لاحتساب النقاط الخاصة بالمعايير الأكاديمية والنشر العلمي والخبرات العملية وغيرها كشرط لإجراء المقابلات الشخصية لكل طلب على حدة.

ث- الطلبات المستوفية لإجراء المقابلات الشخصية مع بيان النقاط التي حصل عليها أصحابها.

ج- الطلبات المستبعدة من المقابلة الشخصية وبيان أسباب الرفض.

ح- صورة ضوئية من جميع محاضر الاجتماعات الخاصة في هذا الشأن.

5 – هل تمكن جميع أعضاء لجنة التعيينات في قسم الدراسات الاجتماعية بكلية التربية الأساسية من الاطلاع على ملفات المتقدمين لوظيفة عضو هيئة تدريس في القسم العلمي والمشاركة بعملية الفرز والتقييم واحتساب النقاط الخاصة بالمعايير الأكاديمية والنشر العلمي والخبرات العملية لهم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمحاضر الخاصة في هذا الشأن، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى بيان الأسباب اللائحية والإجرائية لذلك.

6 – هل دعوتم بعض المتقدمين لوظيفة عضو هيئة تدريس في قسم الدراسات الاجتماعية للمقابلة الشخصية من المستوفين شروط المقابلة من دون توفير ملفاتهم ومعدل النقاط التي حصلوا عليها لجميع أعضاء لجنة المقابلة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما مبررات ذلك؟ وما مدى مطابقة مثل هذا الإجراء للضوابط والإجراءات اللائحية؟

7 – هل دعوتم بعض المتقدمين لوظيفة عضو هيئة تدريس في قسم الدراسات الاجتماعية للمقابلة الشخصية وإبلاغهم في يوم المقابلة بعدم استيفائهم مجموع النقاط اللازمة لإجراء المقابلة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان أسمائهم ومجموع النقاط التي حصلوا عليها، وسبب دعوتهم للمقابلة في حال عدم استيفائهم النقاط المطلوبة.

8 – هل تقدم بعض أعضاء لجنة التعيينات والمقابلات في قسم الدراسات الاجتماعية بالاستقالة من اللجنة منذ بدء النظر في طلبات المتقدمين لوظيفة عضو هيئة تدريس في القسم العلمي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما عدد هذه الاستقالات وأسبابها؟ مع تزويدي بنسخة منها –إن وجدت–، وما الإجراءات التي اتُخذت بشأنها لسلامة عملية التقييم والمفاضلة للمتقدمين وفق مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص والشفافية بينهم؟

9 – ما الإجراءات المزمع اتخاذها في حال وقوع تجاوزات لائحية أو مخالفات للضوابط والمعايير في تقييم طلبات المتقدمين لوظيفة عضو هيئة تدريس في قسم الدراسات الاجتماعية حفاظا على جودة التعليم في أحد أهم الصروح الأكاديمية في دولة الكويت؟